ورقة عمل مقدمة بعنوان :

" ازمة المشتقات النفطية الاسباب والمعالجات "

د . علي المسبحي

ان التوترات العالمية الحالية من غزو روسيا لأوكرانيا وانخفاض المخزونات الامريكية وزيادة الطلب العالمي على النفط ساهم في ارتفاع اسعار النفط العالمية متخطية بذلك حاجز ١٠٠ دولار للبرميل خام برنت وهو ما انعكس سلبا على اسعار المشتقات النفطية المحلية كونها مستوردة من الخارج .

دور شركة النفط اليمنية فرع عدن في حل ازمة المشتقات النفطية :

قدمت شركة النفط اليمنية فرع عدن خلال المراحل السابقة خدمات جليلة ومساهمات كبيرة في تنمية المجتمع وحتى في اصعب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ، وفي كثير من الاحيان كانت الشركة تحرص على استقرار سوق المشتقات النفطية المحلية ولو بخسارة ، لانها تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية وخدمة المجتمع وحتى لو كان ذلك على حساب برامجها التطويرية والتحديثية والاستثمارية ، وتعتبر الشركة من بين الشركات القلائل التي تقدم مساهمات مجتمعية تخدم المواطنين والمصلحة العامة في محافظة عدن .

اننا دائما ما نقول ان شركة النفط اليمنية عدن هي شركة حكومية لا تسعى الى تحقيق الربح بل الى تقديم خدمة للمواطنين من خلال توفير المشتقات النفطية لهم بكل سهولة ويسر وبأسعار مناسبة بعيدا عن تحقيق اي مكاسب .

على الرغم من تخلي الحكومة خلال السنوات الماضية عن دعم شركة النفط اليمنية عدن وتعرضها لضغوط سعرية ، الا ان الشركة وقفت بكل ثبات وصمود لتجاوز هذه المنعطفات الصعبة والتي سعت بعض الجهات من خلالها الى ايصال الشركة الى وضعيه العجز والفشل عن اداء مهامها وهو ما لم يحدث حتى الان ولن يحدث

بأذن الله تعالى في ظل وجود قيادة حكيمة تعي حقيقة ما يدور من مؤامرات بكل يقظة وانتباه .

ان شركة النفط اليمنية تتعرض اليوم لضغوط سعريه كبيرة ، تتمثل في ارتفاع اسعار المشتقات النفطية عالميا وارتفاع اسعار الصرف وخصوصا ان سعر الشراء للمشتقات النفطية بات في ارتفاع مستمر واكبر من سعر البيع ، وهو بالتالي ما سيجعل معه الشركة تلجا مضطرة الى تحريك الاسعار صعودا ، وفي ظل عدم وجود جهات حكومية تدعم الاسعار وفي حاله لم تستجب الشركة لارتفاع فاتورة الشراء فأنها سوف تتكبد بالتأكيد خسائر مالية كبيرة وبالتالي سيؤثر سلبا على مركزها المالي وموازنتها التشغيلية في الفترة المقبلة وستصبح معه الشركة عاجزه عن شراء مشتقات نفطية جديدة .

هناك اربعة عوامل رئيسية تحدد اسعار المشتقات النفطية المحلية المستوردة وهي :

١) تغيرات اسعار المشتقات النفطية عالميا

٢) تغيرات اسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار

٣) تغيرات الرسوم الجمركية والضريبية على استيراد المشتقات النفطية

٤) الجبايات الغير قانونية والعمولات المفروضة على المشتقات النفطية

جدول يوضح سعر البترول في سوق روتردام (دولار / برميل)

الفترة	القيمة
الربع الاول ٢٠٢١	٧٠
الربع الثاني ٢٠٢١	٨٣
الربع الثالث ٢٠٢١	٩٢
الربع الاخير ٢٠٢١	٩٨
الربع الاول ٢٠٢٢	١١٧

فاذا كانت الحكومة لا تستطيع التعامل او السيطرة على المتغيرين الاول والثاني وهما تغيرات اسعار النفط عالميا واسعار الصرف ، الا انها في المقابل لديها القدرة في التعامل والسيطرة على المتغيرين الثالث والرابع من خلال الغاء او تخفيض الرسوم الجمركية والضريبية ولو بشكل موقت وهي احد الخيارات المطروحة لدى الحكومة لتخفيض اسعار المشتقات النفطية وكذلك قدرتها على الغاء الجبايات الغير قانونية .

جدول يوضح العلاقة بين سعر البترول المحلي وسعر الصرف والاسعار العالمية

الفترة	قيمة الدبة البترول (٢٠ لتر/ ريال)	سعر الصرف الريال مقابل الدولار	سعر خام برنت للبرميل $
يناير ٢٠٢١	٦٦٠٠	٧٠٠	٥٥
مارس ٢٠٢١	٨٠٠٠	٨٨٠	٦٣
ابريل ٢٠٢١	١٠٠٠٠	٩٠٠	٦٧
مايو ٢٠٢١	١١٢٠٠	٩٠٩	٦٩
اغسطس٢٠٢١	١٢٢٠٠	١٠١٢	٧٢
سبتمبر ٢٠٢١	١٤٨٠٠	١١٣٥	٧٨
٣ نوفمبر ٢٠٢١	١٧٨٠٠	١٤٩٣	٨٣
٢٢ نوفمبر ٢٠٢١	٢١٨٠٠	١٦٠٠	٨٧

الاسباب الرئيسية لازمة المشتقات النفطية :

١) أوضاع مصافي عدن ودورها في ازمة المشتقات النفطية

لقد مرت سبع سنوات عجاف ومازال مصافي عدن ينتظر التشغيل للتكرير حتى ينهي بذلك كافة الازمات المفتعلة في الجنوب من ازمة بترول وديزل وغاز وكهرباء ورواتب وان استمرار تعطيل المصفاة يعني استمرار معاناه ابناء عدن خاصة والجنوب عامة ، كما ان من اضرار عدم تشغيل المصفاة تتمثل في فقدان خزينة الدولة لملايين الدولارات ، وتدهور اسعار الصرف وارتفاع اسعار المشتقات النفطية المستوردة نتيجة لتقلبات اسعار النفط عالميا .

لا يوجد حل لأنها ازمة الخدمات المفتعلة في عدن نهائيا الا بتشغيل مصافي عدن للتكرير حيث يمكننا الحصول على اسعار ثابتة لجميع المشتقات النفطية وبأشراف الدولة وتغطية احتياج السوق المحلي بالكامل حيث يستطيع المصفاة انتاج الكميات التالية :

جدول يوضح منتجات مصافي عدن عام ٢٠٠٩م

المادة	الكمية طن متري
البترول	مليون
ديزل	مليون
كيروسين	٥٠٠ الف
المازوت	٥٠٠ الف
اسفلت	١٢٠ الف
الغاز المسال	١٢٠ الف

وهذه الكميات هي التي تم انتاجها فعليا في عام ٢٠٠٩ م بكمية نفط خام بلغ ٢٦ مليون برميل ، وهي كميات كفيلة بتغطية حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية وتصدير الفائض للخارج .

تعرض المصفاة خلال العقد الاخير والسنوات الماضية الى اهمال وتدهور في قدرته التكريرية والانتاجية نتيجة لعدم الصيانة والتحديث والتطوير وظل المصفاة يركز على زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية التي ظلت قليلة اثرت سلبا على النهوض بالمصفاة ، كما انه من غير المعقول عدم تشغيل المصفاة منذ توقفها بسبب عدم انجاز محطة كهرباء صغيرة لا تتعدى ١٥ ميجا وات ، وان تصبح المصفاة مجرد خزانات تعمل بنظام العمولة في ظل تهالك وتعرض جميع الآلات والمعدات والورش الى الصداء نتيجة توقفها فترة طويلة من الزمن .

لقد عانت مصافي عدن خلال الفترة الماضية من ازمة مالية خانقة نتيجة توقف دعم الدولة لها في سداد رواتب الموظفين الامر الذي دفع المصفاة للبحث عن مصادر وموارد مالية مختلفة لسداد التزاماتها وكان افضل خيار لها هو استئجار خزاناتها بنظام عمولة الخزن ، ولكن مع فتح ميناء الحديدة في الفترة الأخيرة امام سفن المشتقات النفطية للمحافظات الشمالية قد ساهم الى حد كبير في تخفيض الكميات المستوردة عبر مصافي عدن ، الامر الذي ادى الى نقص شديد في عمولة الخزن ومع ازدياد الضغوط المالية على المصفاة من نفقات جارية وتشغيلية والتوسعة في اعمال الصيانة ، ادى الامر الى نقص شديد في الحصول على السيولة النقدية ، مما يتطلب من الدولة التدخل لدعم المصفاة ، اما لجوء المصفاة في بعض الاحيان الى فتح مساكب للبيع المباشر فهو مخالفة للقانون كونه من اختصاص شركة النفط اليمنية صاحبة الحق الحصري في تسويق المشتقات النفطية محليا ، وان القانون قد حدد اختصاص كلا من مصافي عدن للتكرير والاستيراد والتصدير وشركة النفط اليمنية للتسويق .

٢) دور الرسوم الجمركية والضريبية على استيراد المشتقات النفطية في ازمة المشتقات النفطية :

عندما صدر قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية في مارس ٢٠١٨م كان من ضمن ما تضمنه القرار اعفاء استيراد المشتقات النفطية من الرسوم الجمركية والضريبية لمدة ٣ اشهر ، وقد كانت هذه خطوه جيده في دعم الاسعار آنذاك ، وهو ما نطالب به حاليا في ظل الظروف الراهنة الصعبة ، وهو ما سينعكس ايجابا في انخفاض اسعار المشتقات النفطية المحلية .

فمن بين المعالجات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا هو رفع السعر الجمركي للدولار من ٢٥٠ ريال الى ٥٠٠ ريال ، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠٢١م تحت مبرر زيادة الايرادات الجمركية بنسبة ١٠٠% لترتفع من ٣٥٠ مليار الى ٧٠٠ مليار ريال ، وكان من ضمن من شملهم رفع السعر الجمركي استيراد المشتقات النفطية ، وهو الامر الذي ادى الى ارتفاع الرسوم الجمركية والضريبية الى الضعف والتي عكست على سعر المستهلك ، كما ان ارتفاع اسعار النفط عالميا سيؤدي الى ارتفاع الرسوم الجمركية والضريبية كونها تصاعدية وتحتسب نسب مئوية من قيمة الشحنة المشتراه بالسعر العالمي .

ان الحكومة تعمدت رفع السعر الجمركي على المشتقات النفطية للحصول على موارد مالية اضافية غير عابئة بما قد يترتب على ذلك من ارتفاع في اسعار المشتقات النفطية المحلية .

ان مشكله الرسوم الجمركية والضريبية هي انها تصاعدية اي كلما ارتفعت قيمة الشحنة المستوردة ارتفعت معها الرسوم الجمركية والضريبية على استيراد المشتقات النفطية اي هناك علاقة طردية وهي احد اهم اسباب ارتفاع الاسعار .

الجدول التالي يوضح نسب الرسوم الجمركية والضريبية المفروضة على استيراد المشتقات النفطية .

نسب الرسوم الجمركية والضريبية المفروضة على استيراد المشتقات النفطية

رسوم جمركية	١٠% من القيمة
ضريبة مبيعات	٥% من القيمة
ضريبة الطرق والجسور	٥% من القيمة
ضريبة ارباح	١,٤ % من القيمة
ضريبة مركبات	٢٥ % من الكمية
صندوق التراث	١ ريال في الطن
صندوق النظافة	١٠٠ ريال في الطن
مجالس محلية	١٠٠ ريال في الطن

حيث تم مضاعفة احتساب الرسوم الجمركية والضريبية لاستيراد المشتقات النفطية من قيمة الشحنة بالدولار بسعر صرف ٥٠٠ ريال بدلا من ٢٥٠ ريال المعول به من سابق وهو ما انعكس سلبا على ارتفاع اسعار المشتقات النفطية محليا ، حيث ان جميع هذه الرسوم الجمركية والضريبية تصاعدية فكلما ارتفعت قيمة الشحنة المستوردة (اسعار النفط عالميا) ارتفعت معه الرسوم الجمركية والضريبية .

فعلى سبيل المثال كان اجمالي الرسوم الجمركية والضريبية على الطن المتري الواحد من البترول في ديسمبر ٢٠٢٠م حوالي ٢٢٠٠٠ ريال عندما كان سعر الطن المتري ٥٤٠ دولار ، ثم ارتفعت اجمالي الرسوم الجمركية والضريبية على الطن المتري من البترول في يونيو ٢٠٢١م الى ٦٦٠٠٠ ريال عندما وصل سعر الطن المتري الواحد ٧٥٠ دولار وهو ما يوضحه الجول التالي :

جدول يوضح تصاعدية الرسوم الجمركية والضريبية

الفترة	قيمة الطن المتري الواحد (بترول)	اجمالي الرسوم الجمركية والضريبية على الطن المتري الواحد المستورد
ديسمبر ٢٠٢٠	٥٤٠ دولار	٢٢٠٠٠ ريال
يونيو ٢٠٢١	٧٥٠ دولار	٦٦٠٠٠ ريال

٣) دور قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية في ازمة المشتقات النفطية :

لقد ساهم قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية في اطالة امد تعطيل مصافي عدن ، بشكل متعمد كون البعض وجد ضالته في عمليه فتح مجال الاستيراد على مصراعيه وتسبب في اغراق السوق بالمشتقات النفطية والتلاعب بها وتهريبها الى مناطق سيطرة الحوثيين ، الامر الذي تسبب في انهيار اسعار الصرف نتيجة استنزاف العملة الصعبة من السوق والمضاربة بها من قبل بعض الموردين والذين هم انفسهم صرافين ، حيث بلغت العملة الصعبة المسحوبة من السوق من اجل استيراد المشتقات النفطية من الخارج حوالي ٧٠ % من العملة الصعبة الموجودة في السوق ، كما ان القرار لم يكن ناجح وموفق فهو لم يحقق المنافسة العادلة ولا الوفرة في المعروض اذ لا تزال الازمات في الوقود تظهر علينا بين الحين والاخر ومن فترة الى اخرى ، وحتى تموينات الكهرباء الى جانب انها شكلت صورة من العشوائية والابتزاز في تجارة الاستيراد وهو ما يفسر التفاوت الكبير في الاسعار بين المحافظات .

فالشركات اليوم جميعها عائلية وفردية وامكانياتها محدودة وطريقة عملها بدائية بعكس الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها شركة النفط اليمنية من خزانات استراتيجية واسطول نقل وكفاءات ادارية ومالية وخبرة عملية .

ان اتخاد قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية كبديل عن تشغيل مصافي عدن وتحييد دور شركة النفط اليمنية عن وظيفتها الاساسية فهو قرار خاطئ الهدف منه تدمير ما تبقى من مؤسسات الدولة الناجحة واصابة الاقتصاد الوطني بالشلل الكلي كما ساهم في استنزاف العملة الصعبة من السوق .

ان قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية كان الغرض منه ان يخدم هوامير ومتنفذين النفط اكثر من ان يساعد او يخدم مؤسسات الدولة والمواطنين والاقتصاد الوطني ، وان الدولة الان تدفع ملايين الدولارات بسعر مخفض وتفضيلي لمستوردين المشتقات النفطية لإغراق السوق بالمشتقات النفطية ، على الرغم من شحة المعروض من العملة الصعبة ووضع البنك المركزي في وضعيه العاجز عن توفير العملة الصعبة للموردين وبالتالي مزيد من تدهور العملة المحلية .

ومن الاضرار التي تسبب بها قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية على النحو التالي :

١) تراجع ايرادات مبيعات شركة النفط اليمنية نتيجة السماح للتجار بالاستيراد والبيع والتسويق التجاري .

٢) اصبحت الدولة تدعم اسعار المشتقات النفطية بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم العملة الصعبة للتجار الموردين بسعر تفضلي ومخفض مما يكبد الدولة خسائر مالية كبيرة .

٣) تحمل البنك المركزي على عاتقه توفير العملة الصعبة للموردين ادى الى استنزاف وتعريض العملة المحلية للانهيار .

٤) ان فتح مجال الاستيراد على مصراعيه ادى الى اغراق السوق بالمشتقات النفطية وتهريب جزء منها الى مناطق الشمالية الواقعة نحن سيطرة الحوثيين .

٥) ان القرار ادى الى استيراد انواع رديئة وذات جودة منخفضة من المشتقات النفطية للحصول على الربح السريع .

٦) خلق القرار تهميش لدور شركة النفط اليمنية في السيطرة والرقابة والتحكم بسوق النفط التجاري .

٧) تلاعب بعض تجار المشتقات النفطية بالسلعة الحيوية وخلق الازمات واحتكار المادة في ظل ضعف رقابة الدولة على البيع التجاري .

٨) تعرض اسعار المشتقات النفطية المحلية لتقلبات الاسعار العالمية ، كونها مستوردة ، بدلا من الحصول على اسعار ثابتة في حالة لو كانت من منتجات مصافي عدن .

٩) اصبح التحكم بهده السلعة بيد مجموعة من المستوردين بدلا من الدولة ممثلة بشركة مصافي عدن وشركة النفط اليمنية .

التوصيات :

١) الاسراع في اعادة تشغيل مصافي عدن وقيامها بدورها في عملية التكرير بعد تزويدها بالنفط الخام المحلي او المستورد كونه الحل الوحيد والمنقذ لكافة مشاكل الخدمات من وقود الكهرباء وارتفاع اسعار المشتقات النفطية ، وسداد رواتب عمال المصفاة وتوفير العملة الصعبة للبنك المركزي وبالتالي تخفيض اسعار الصرف ، وتوفير المشتقات النفطية للسوق بكل سهولة ويسر .

٢) مطالبة الحكومة بتحمل مسئوليتها القانونية والاخلاقية في دعم اسعار المشتقات النفطية من خلال توفير العملة الصعبة لشركة النفط اليمنية بالسعر التفضيلي .

٣) دعم شركة النفط اليمنية في الشراء من الشركات العالمية المصدرة للمشتقات النفطية بأسعار تنافسية ومخفضة وبكميات كبيرة وبضمانه الحكومة والبنك المركزي .

٤) الغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية وحصر استيرادها على شركة مصافي عدن والتسويق على شركة النفط اليمنية وفق الاحتياج الفعلي ومكافحة التهريب .

٥) مطالبة الحكومة بإلغاء او تخفيض الرسوم الجمركية والضريبية على استيراد المشتقات النفطية لفترة موقتة حتى يتم تشغيل مصافي عدن او تنخفض الاسعار العالمية او تنخفض اسعار الصرف .

٦) مطالبة الحكومة بالتدخل لإنهاء الفوضى المصرفية التي يتبعها البنك المركزي وانهاء حالة الانفلات وقطع الطريق امام سماسرة العملة والعمولات داخل البنك المركزي ، ومنع اتباع سياسة تدميرية وتامريه ينتهجها البنك المركزي في تعامله ضد مؤسسات الدولة ومنها شركة النفط اليمنية .

د . علي المسبحي
خبير نفطي و اقتصادي
مدير التدريب والتأهيل
شركة النفط عدن